20 سبتمبر/أيلول 2001

رقم الوثيقة : AFR 64/001/2001

01/167

إريتريا : اعتقال 11 مسؤولاً حكومياً سابقاً في إريتريا وأنباء حول إغلاق للصحافة الخاصة

تخشى منظمة العفو لدولية من أن يكون التوقيف الأخير لـــ 11 مسؤولاً حكومياً سابقاً في إريتريا والأنباء الواردة حول الإغلاق الجماعي للصحف الخاصة مؤشراً على تزايد قمع المعارضة السلمية من جانب حكومة الرئيس أسياس أفورقي.

وكان الأشخاص الأحد عشر – وهم بتروس سلومون وأوغبه أبراها وهيلي ولدتنسي ومحمود أحمد شريفو وبرهان غبري إغزابيهر وأستييه فيشاتسيون وصالح ككيا وحامد حميد وإستيفانوس سيوم وجرمانو تاتي وبراكي غبري سيلاسي – قد أُلقي القبض عليهم في أسمره في 18 و19 سبتمبر/أيلول 2001. وأعلنت الحكومة كما ورد أن هؤلاء الـــ 11، الذين انتقدوا علناً في الآونة الأخيرة سياسات الحكومة الإريترية، اعتُقلوا "بسبب جرائم ارتُكبت ضد أمن الأمة وسيادتها."

وكان الـــ 11 جزءاً من مجموعة مؤلفة من 15 مسؤولاً كبيراً من حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة بعثوا في مايو/أيار 2001، برسالة مفتوحة إلى أعضاء الحزب انتقدوا فيها الحكومة على تصرفها "بصورة غير قانونية وغير دستورية". كما دعت الرسالة "جميع أعضاء الحزب المذكور والشعب الإريتري عموماً إلى الإعراب عن آرائهم من خلال الوسائل القانونية الديمقراطية وتقديم دعمهم للأهداف والمبادئ التي يعتبرونها عادلة." وفيما بعد أقيل بعض أعضاء مجموعة الـــ 15 الذين كانوا يشغلون مناصب وزارية في حينه. وتراجع أحد أفراد المجموعة عن أقواله لاحقاً، وبحسب ما ورد فإن الثلاثة الآخرين موجودون خارج البلاد. وتخشى منظمة العفو الدولية من إمكانية اعتقالهم إذا عادوا إلى إريتريا.

وقالت منظمة العفو الدولية "قد يكون أولئك المعتقلون سجناء رأي احتُجزوا لمجرد تعبيرهم السلمي عن بواعث قلقهم السياسية". ولا يُعرف حالياً مكان وجود الـــ 11. ولم يسمح لهم برؤية أفراد عائلاتهم أو محاميهم، وهناك مخاوف متنامية على سلامتهم.

كذلك هناك مخاوف من أن يكون نحو 60 من أنصارهم قد اعتُقلوا أيضاً.

وحثت منظمة العفو الدولية على "مثول جميع المعتقلين أمام المحكمة دون إبطاء وتوجيه تهم جنائية معترف بها إليهم أو إطلاق سراحهم. ويجب أن تُجرى أية محاكمة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام". وستشعر المنظمة بالقلق إذا وُجهت تهم إلى المعتقلين وقُدِّموا للمحاكمة أمام المحكمة الخاصة التي تقصر عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وتُجري المحكمة محاكمات خلف أبواب موصدة ولا تسمح بحق الاستعانة بمحامي دفاع أو تقديم استئناف إلى محكمة أعلى أو مستقلة.

كذلك تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء الحظر الذي فرضته الحكومة الصحافة الإريترية الخاصة اعتباراً من 19 سبتمبر/أيلول بسبب "عدم امتثالها لقانون الصحافة". وبحسب ما ورد ذكرت الحكومة أنه تم تعليق جميع الصحف المستقلة عن الصدور لأنها "تُعرض وحدة البلاد ومصالحها للخطر" وأن الصحف التي تُعتبر بأنها قد التزمت بقوانين الصحافة سيسمح لها بالصدور مجدداً. وقد أصبحت الصحافة المستقلة أكثر انتقاداً لسياسات الحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة نشرت بعض الصحف الرسالة المفتوحة التي وجهها الأعضاء الخمسة عشر في حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.